CD/PV.505
20 April 1989
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة بعد الخمسمائة

المعقودة بقصر الأمم في جنيف
يوم الخميس الموافق ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، في الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيمون بولوت (كينيا)

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): الآن تفتتح الجلسة العامة الخامسة بعد الخمسمائة لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم نظره في المسائل المعلقة ، ولكن يجوز لأي عضو ، وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، إشارة أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر إذا ما رغب في ذلك .

كما أعلن في جلستنا العامة الماضية أعتزم اليوم تناول الطلب الوارد من عُمان للمشاركة في أعمال مؤتمرنا ، لاتخاذ قرار بصدده ، وسنفعل ذلك فور انتهائنا من الاستماع إلى المتحدث الذي سيخاطب هذه الجلسة العامة .

أمامي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثل المغرب ، الكلمة الآن للسفير بن هيمة .

السيد بن هيمة (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): سيادة الرئيس ، إن وفد المملكة المغربية ليرحب بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في الشهر الاخير من دورتنا الربيعية ، ويعرب عن تهنئته لكم بوصفكم ممثل بلد صديق وابناً بارزاً لافريقيا . كما أود الانضمام إلى من سبقني من زملائي في الترحيب الحار بالسيد آيت شعلال سفير الجزائر الذي نعرفه منذ عشرين عاماً . وإنني على اقتناع بأن ما اكتسبه من خبرة طيلة حياته الدبلوماسية اللامعة الطويلة ، بالإضافة الى سماته الشخصية البارزة ، ستساهم مساهمة قيِّمة في أعمال المؤتمر .

يعتزم وفدي اليوم تناول جانبين من جوانب نزع السلاح النووي بسبب ترابطهما الوثيق وعدم وجود أي مفاوضات حولهما . ففيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي يتساءل وفدي: أسيكون عام ١٩٨٩ بالنسبة لهذا الموضوع ذي الأولوية في أعمالنا مماثلاً للأعوام السابقة التي تميزت بالشلل الذي أصاب المؤتمر فمنعه من أن يتناول بعزم مشكلة سباق التسلح النووي الذي يمثل أخطر المشاكل التي تهدد البشرية ؟ إن هذا التساؤل له ما يبرره في المخاوف الظاهرة على نطاق واسع في إطار هذا المؤتمر ، فالفراغ الهيكلي القائم منذ أكثر من عقد من الزمن بشأن هذا البند من جدول الأعمال يحفزنا على التفكير بعمق في الحالة السائدة حالياً .

منذ عدة سنوات مضت كان عدم التوصل إلى توافق في الآراء على إنشاء لجنة فرعية أمراً يمكن تبريره بالشك والتوتر المميزين حينئذ للعلاقات بين الشرق والغرب ، أما الآن فإن الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الجاري تدعيمه ، ومتابعة المشاورات بين الكتلتين الكبيرتين ، وبدء التسويات السياسية للمنازعات

الاقليمية ، تطورات جديرة بالترحيب يتوقع أن يصاحبها استعداد سياسي لبدء مفاوضات بصفة نهائية ، بغية تحرير كوكبنا من أخطر التهديدات ، وهو التهديد المتمثل في سباق التسلح النووي ، فهذا هدف يتوق المجتمع الدولي إلى تحقيقه ، بعد أن ازدادت حدة إدراكه للتهديد الذي يمثله الخطر النووي على بقاء البشرية واستمرار الحضارة . وينبغي بطبيعة الحال الترحيب بالاتفاقات المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ولكن لا بد من الإقرار بأن هذه الاتفاقات جزئية وغير كافية لأنها لا توقف تراكم الأسلحة النووية ، إذ أن انتشارها واستمرار التقدم بصددها ليس مثار اطمئنان لنا .

ففي عام ١٩٤٥ ، لم تكن التكنولوجيا النووية موجودة إلا في بلد واحد هو الولايات المتحدة ، أما الآن فهناك تسعة بلدان لديها القدرة على إنتاج الأسلحة النووية ، يضاف إليها الدول النووية الرئيسية الخمس ، حسبما ورد في طبعة عام ١٩٨٨ من حولية "الأسلحة ونزع السلاح في العالم" ، الصادرة عن معهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام . وبالمقارنة مع الوضع في البداية ، قدرت المخزونات النووية التي أحصيت في عام ١٩٨٨ بحوالي ٠٠٠ ٥٥ قنبلة نووية . إن هذا رقم مخيف يبين لنا أن سباق التسلح أفضى إلى تغييرات نوعية كبرى ، كما يتضح من تطوير الأسلحة النيوترونية وأسلحة النبض الكهرطيسي وأسلحة اللازر السينية . يضاف إلى هذا أن دراسة أعدتها الأمم المتحدة تفيد بأن التكنولوجيا النووية أتاحت إنتاج قنابل قادرة على أن تبث في جزء من الثانية طاقة تعادل ما انبعث من طاقة عن كل القنابل التقليدية خلال كل الحروب التي دارت في التاريخ . وإلى جانب هذه القوة الضاربة الرهيبة تتميز نظم الأسلحة النووية الجديدة بقدرة أكبر على الحركة وحجم أصغر ، الأمر الذي يصعّب من مراقبتها وتحديد أماكنها . من هذه المقارنة المفيدة للغاية بين فجر العصر النووي والمرحلة الحالية من تطور هذه الأسلحة تبرز حقيقة مذهلة هي تزايد الخطر الناجم عن الأسلحة النووية باستمرار على مر السنين ، ومع استمرار سباق التسلح . والنتيجة المنطقية لهذا هي أن الشبح النووي الذي يخيّم منذ ظهور هذا العتاد لن يختفي إلا عند إزالة هذه الأسلحة تماماً .

وقد يبدو تأكيد مثل هذه الحقيقة أمراً منافياً للمنطق في وقت تعكف فيه الدولتان الكبريان على تدمير قذائفهما القصيرة المدى والمتوسطة المدى ، ويتفاوض فيه خبراؤهما على تخفيض مخزوناتهما الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . والواقع أن رغبتنا الحارة في وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، التي نشارك فيها المجتمع الدولي بأسره ، لا تتناقض إطلاقاً مع المفاوضات الثنائية ، بل على العكس كان عقد اتفاقات إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى مصدر ارتياح كبير لنا جميعاً . كما رحبنا ببدء المحادثات حول الأسلحة الاستراتيجية . إن هذه التدابير التي لم يسبق لها مثيل تسير على نفس أسس الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة لنفسها

منذ بدايتها ، ولا شك أن الشوط الذي تم قطعه نتيجة لمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى ، والتقدم الذي نأمل بقوة أن يتحقق نتيجة للمحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، يقربانا من هدفنا ، بدون أن نتمكن من تحقيقه ، فما زال أمامنا شوط طويل جداً قبل أن نحقق هدفنا المشترك وهو نزع السلاح العام الكامل . فقد أفضت هذه الاتفاقات إلى تدمير نظام من الأسلحة النووية ولكنها لم تنه التحسين النوعي للأسلحة النووية ، بل ولم تحظر استحداث منظومات جديدة من هذه الأسلحة ، هذا فضلاً عن أن هذه الاتفاقات بشأن القذائف القصيرة المدى والمتوسطة المدى لا تغطي إلا ٤ في المائة من المخزونات النووية العالمية ، حسبما تفيد الدولتان الموقعتان على الاتفاق .

وفيما يتعلق بالاتفاقات المقبلة لتخفيض المخزونات الاستراتيجية لدى الدولتين العظميين بنسبة ٥٠ في المائة ، تبين حولية عام ١٩٨٨ الصادرة عن معهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام أنها لن تغطي إلا ٠٠٠ ٣٤ رأس نووي ، أي ما يكاد يمثل ٤٠ في المائة فقط من المخزونات النووية الحالية . وتثير هذه الأرقام سؤالين . وماذا عن المخزونات الباقية - لا ما ينتمي فقط للدولتين العظميين وإنما ما ينتمي أيضاً إلى الدول النووية الأخرى ؟ ويثور نفس السؤال فيما يتعلق بما لدى البلدان الأخرى غير الأعضاء في نادي الدول النووية الخمس من أسلحة نووية غير معترف بها رسمياً . ويرى وفدي أن الجهود الواجب اتباعها في التماس الحلول لهذين السؤالين ينبغي أن تنبثق من مؤتمرنا هذا .

فمنذ حوالي عشرة أعوام حدد المجتمع الدولي بالاجماع هذه الهيئة بوصفها هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح ، وعرفت ولايتها في الوثيقة الختامية التي اعتمدتها بالاجماع الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وتحتل قضية نزع السلاح النووي مكاناً بارزاً بين المواضيع ذات الأولوية العليا التي أسندت إلى هذه الهيئة ، فتنص الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية في هذا الصدد على ما يلي:

"وسيستدعي تحقيق نزع السلاح النووي القيام على وجه السرعة بالتفاوض على اتفاقات على مراحل مناسبة مع اتخاذ تدابير كافية للتحقق تكون مُرضية للدول المعنية ، من أجل:

"(أ) وقف التحسين النوعي لمنظومات الأسلحة النووية ووقف استحداثها ؛

"(ب) وقف إنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية ووسائل نقلها ، ووقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة ؛

"(ج) وضع برنامج شامل مقسَّم إلى مراحل ، ومرتبط بمواعيد زمنية متفق عليها ، حيثما كان ذلك عملياً ، للقيام بشكل تدريجي ومتوازن بتخفيض المخزونات من الأسلحة النووية ووسائل نقلها ، مما يفضي إلى إزالتها تماماً في النهاية في أقرب وقت ممكن" .

والآن بعد مرور أحد عشر عاماً على اعتماد هذه الفقرة الشهيرة بتوافق الآراء ما زلنا في انتظار تنفيذها ، ولذا لا يمكننا إخفاء أسفنا العميق لعدم التوصل إلى أي توافق في الآراء على ذات مبدأ إنشاء لجنة مخصصة للبند ٣ من جدول أعمالنا . وبغية الخروج من هذا الطريق المسدود ابتدع المؤتمر حلاً منذ ثلاثة أعوام ، عندما قرر دراسة مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي في اجتماعات غير رسمية يعقدها المؤتمر بكامل هيئته . وقد اشترك وفدي في هذه الاجتماعات ، رغم تشككه في جدوى مثل هذا الاجراء ، إذ لم نر طائلاً من ورائه لأنه لا يتفق مع الولاية التفاوضية المسندة للمؤتمر . بيد أن هذا النقاش "المنظم" غير الرسمي أتاح لنا توضيح الأسئلة والمواقف بصدد شتى جوانب مسألة وقف سباق التسلح . والغرض من هذا التبادل الصريح للآراء ، في رأي مجموعة الـ ٢١ (بلدان عدم الانحياز والحياد) هو التمهيد للمفاوضات اللاحقة ، ولكن هذا لم يحدث لأن المفاوضات المرجوّة بكل هذه الحرارة ما زالت مشكلة ، إن لم تكن مستحيلة ، رغم عقد ثلاث دورات من المناقشات غير الرسمية .

ولكي لا يحكم على بند من أهم بنود جدول أعمالنا وأكثرها إلحاحاً بأن يظل إلى أجل غير مسمى مكبلاً بأغلال المداولات غير الرسمية ولكي لا يطويه النسيان يود وفدي أن يناشد كل البلدان الأعضاء في هذا المؤتمر تحكيم منطقها وإبداء روح المسؤولية والحكمة السياسية بغية تزويد المؤتمر بهيئة فرعية ذات ولاية مناسبة . إن أعضاء هذا المؤتمر إذا ما أتاحوا إنشاء هذه الهيئة فلن يؤدوا بذلك فقط الالتزامات التي تعهدوا بها بالاجماع في الوثيقة الختامية المعتمدة في عام ١٩٧٨ ، وإنما سيستجيبون أيضاً إلى مناشدة الجمعية العامة للأمم المتحدة لهم في قرارها ٧٨/٤٣ هاء ، الذي تنص الفقرة ٣ منه على ما يلي: "تطلب مرة أخرى إلى مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ لجنة مخصصة في بداية دورته لعام ١٩٨٩ للتوسع في تفصيل الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية" . وأخيراً ، سيساهم توافق الآراء على إنشاء لجنة مخصصة للبند ٣ في نجاح المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار ، المقرر عقده في العام المقبل ، إذ تنص المادة السادسة من المعاهدة على ما يلي: "تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب" .

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه أعرب خلال المؤتمر الاستعراضي الماضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ١٩٨٥ عن الأسف لعدم تنفيذ هذه المادة ، ولذا تضمن الاعلان الختامي مناشدة تحث مؤتمر نزع السلاح "على أن يشرع ، حسب الاقتضاء ، في اجراء مفاوضات عاجلة متعددة الأطراف حول نزع السلاح النووي ، عملاً بالفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية" . وقد حان الوقت لأن يستجيب المؤتمر للمناشدة والحضّ الموجهين إليه من كل الجهات وأن يفي في النهاية بالمهمة الموكلة إليه من المجتمع الدولي بأسره . ولا بد له أيضاً من الاستناد إلى ديناميات

التفاوض والمناخ الدولي المناسب الذي بدأ يتشكل ، إذ أن وقف سباق التسلح ليس حلماً خيالياً ، وإنما هدف يمكن لمؤتمرنا تحقيقه ، ويجب ألا يظل نزع السلاح موضوعاً يحرم على مؤتمرنا مسّه ، وينبغي بذل كل جهد ممكن لكي يلعب مؤتمرنا الدور التكميلي الحيوي الخليق به ، في توازٍ مع المفاوضات الثنائية ، وإلا فسيظل نزع السلاح النووي العام القابل للتحقق دولياً حلماً بعيد المنال .

ومنع الحرب النووية الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضية النووية موضوع مفاوضات مكثفة في المؤتمر ، والدراسة المفصلة لهذا الموضوع رد فعل أولي للتحذير الرسمي الصادر عن الجمعية العامة في الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح ، التي عقدت في عام ١٩٧٨ . إذ يرد في الفقرة ١٨ من هذه الوثيقة أن "إزالة خطر نشوب حرب عالمية - أي حرب نووية - هي أشد مهام يومنا الحاضر عجالة وإلحاحاً" . ومن المعترف به بالاجماع أن ظهور الأسلحة النووية في مسارح العمليات وفي الاستراتيجيات العسكرية قد غير الحرب تغييراً جذرياً ، إذ حطمت هذه الأسلحة ، بفضل قوتها التدميرية وآثارها الطويلة الأجل ، حواجز ما كان يعرف سابقاً باسم الحرب المحدودة ، فلا يمكن إنكار أن الحرب النووية لن تكون أبداً محدودة نظراً لطبيعة هذه الأسلحة . والأدهى من ذلك أن هذا النوع من الحرب ، إذا ما أطلق له العنان ، لن يعرف حدوداً وسيتجاوز أي قيود محددة سلفاً . وإلى جانب الخسائر الفادحة في الحياة البشرية ستتعرض البيئة والحضارة العالمية للفناء . وفي هذا الاطار أود الاستشهاد بما قاله الفقيد أولف بالمه رئيس وزراء السويد السابق . ففي كلمة ألقاها أمام الندوة الدولية المعنية بالحرب النووية وانتشار الأسلحة النووية وآثارها ، التي نظمتها مجموعة بلريف في عام ١٩٨٥ قال سيادته:

"على الزعماء في الدول الحائزة للأسلحة النووية مواجهة الواقع ، وهو أن الحرب النووية ستجر عواقب مدمرة على كل من في العالم بما في ذلك الطرف المهاجم" .

وأعتقد أن هذه الجملة الموجزة تتضمن كل صور رؤيا الدمار النووي ، التي سنكتفي بإيجازها بالاشارة فقط إلى "الحرب النووية والأوبئة على نطاق لم يسبق له مثيل والأضرار الخطيرة بالبيئة وقلقلة الاقتصاد العالمي" ، فهذا يكفي لتقييم مدى التهديد النووي . ومن ثم أصبح منع مثل هذه الكارثة الكبرى اهتماماً عالمياً ، وبهذه الطريقة أعلنت الجمعية العامة بقوة في كثير من قراراتها أن منع الحرب النووية وتخفيف المخاطر النووية لهما أولوية عليا وأهمية حيوية لكل شعوب العالم . ولكن أروع اعتراف لخطر الحرب النووية صدر منذ أربعة أعوام من زعيمي الدولتين العظميين نفسيهما ، إذ أقر زعيما هذين البلدين اللذين يمتلكان أكثر من ٩٥ في المائة من ترسانات العالم النووية ، في إعلان جنيف الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بأنه "لا يمكن إحراز انتصار في حرب نووية ولا ينبغي خوض مثل هذه

الحرب على الاطلاق" . ومن ثم يحق للمجتمع الدولي المطالبة باتخاذ إجراءات المتابعة المناسبة لكي لا يقتصر مغزى هذا الاعلان على بعده التاريخي فحسب .

ولتحقيق هذا الغرض ليس هناك بديل عن ضرورة التفاوض على وجه العجلة للتوصل إلى تدابير وقائية تمنع إلى الأبد استخدام الأسلحة النووية وشن حرب نووية ، ولا شك في أن المسؤولية عن التفاوض على كل التدابير التي تمنع نشوب حرب نووية تقع في المقام الأول على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ولكن التحدي أهم من أن يترك فقط في أيدي هذه الدول ، نظراً للعواقب الفاجعة التي ستجرها هذه الحرب على البشرية جمعاء . فبقاء البشرية واجب على الجميع ، يترتب عليه التزامنا الجماعي بالمساهمة في تحقيق هذا الهدف بإجراء مفاوضات شاملة بغية إزالة خطر نشوب حرب نووية إلى الأبد . ولا يمكن إجراء مثل هذه المفاوضات إلا في هيئة متعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح ، الذي هو في الواقع الهيئة الوحيدة التي تكمن مهمتها في التفاوض على تدابير واتفاقات في مجال نزع السلاح . ولكن المؤتمر لم يتمكن للأسف ، لأسباب واضحة ، من النهوض بالمهمة الموكلة إليه في هذا المجال المحدد من مجالات نزع السلاح ، ففي كل عام يكون الفشل مآل الجهود التي تبذلها وفود عديدة ولا سيما مجموعة الـ ٢١ ، وذلك بسبب المعارضة في إنشاء هيئة فرعية معنية بهذا البند . ومما يزيد من خيبة أملنا لعدم تمكن المؤتمر من تناول هذا الموضوع أن الولاية التي طرحتها مجموعة الـ ٢١ كانت متواضعة جدا ، فأحكام الوثيقة CD/525/Rev.4 ، التي ما زالت سليمة ، متوازنة وموضوعة بعناية ، فهي تراعي آراء المجموعات الأخرى . ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الفقرة الأولى من القرار ٧٨/٤٣ واو الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الأخيرة تنص على أن الجمعية "تلاحظ مع الأسف أن مؤتمر نزع السلاح ، رغم أنه ظل يناقش مسألة منع نشوب حرب نووية لعدة سنوات ، لم يتمكن حتى من إنشاء هيئة فرعية للنظر في اتخاذ تدابير ملائمة وعملية لمنع نشوبها" .

إن فشل مجموعتنا على مدى هذه الأعوام الأربعة في إعطاء البند ٣ من جدول أعمالنا هيئة فرعية ذات ولاية مناسبة لا يثبط عزمنا على الاطلاق ، بل ولم يؤد هذا الفشل في أي لحظة إلى تعديل أو إضعاف التزامنا ببذل قصارى جهدنا من أجل التوصل إلى تدابير لمنع نشوب حرب نووية ، بل على العكس لم يؤد هذا الفشل إلا لتقوية تصميمنا القوي على المثابرة في انتهاج هذا المسلك ، على أمل جازم في تغلب صدق الهدف وصحته في النهاية على العزوف الذي يمنع حالياً إنشاء هذه الهيئة المخصصة التي نودّها من كل قلبنا . فالمبادىء الكامنة وراء ما نبذله من جهود من أجل اتخاذ إجراءات فعالة لمنع نشوب حرب نووية لا ينفرد بها بلد أو مجموعة ما ، وإنما هي مبادىء تستمد قوتها من حق كل شخص في الحياة وهو حق دافع عنه دفاعاً مجيداً أمام هذا المؤتمر السيد راؤول الفونسين رئيس جمهورية الأرجنتين منذ عامين . يضاف إلى هذا أن الحق في الحياة يكتسب مدلوله النبيل عندما نربطه بالتزامنا الجماعي بتأمين

حياة خالية من شبح الحرب النووية للأجيال القادمة . ولتحقيق هذا الهدف لا بديل عما نصت عليه بالفعل الفقرة ٣ من القرار ٧٨/٤٣ واو ، التي أود أن أختتم بياني بقراءتها:

"تطلب مرة أخرى إلى مؤتمر نزع السلاح أن يضطلع ، على سبيل الأولوية العليا ، بإجراء مفاوضات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير المناسبة والعملية التي يمكن التفاوض بشأنها واعتمادها واحداً واحداً لمنع نشوب حرب نووية وأن ينشئ لهذا الغرض في بداية دورته لعام ١٩٨٩ لجنة مخصصة لهذا الموضوع" .

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): شكراً لممثل المغرب على بيانه وعلى ما وجهه لي من كلمات رقيقة .

بهذا أختتم قائمة المتحدثين اليوم . فهل يود أي عضو آخر التحدث ؟ لا أرى أحداً .

أقترح أن نتناول الآن مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/WP.363 المتصل بطلب قدمته عُمان للاشتراك في أعمال المؤتمر ولم يثر اعتراضاً ، ومن ثم يمكننا على سبيل الاستثناء النظر في هذا الطلب مباشرة في هذه الجلسة العامة . فإذا لم يعترض أحد فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أنتقل الآن إلى الجدول الزمني للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع القادم حتى يوم ٢٧ نيسان/ابريل ، وهو يوم اختتام الجزء الأول من الدورة السنوية . وقد أعدت الأمانة هذا الجدول ، وفقا لما درجت عليه العادة ، بالتشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية ، وهو إرشادي وعرضة للتغيير عند الضرورة ، وعلى هذا الأساس أطرحه أمام المؤتمر للبت فيه ، فإذا لم يعترض أحد فسأعتبر أن المؤتمر يعتمده .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أود إبلاغكم بأن وزير خارجية بيرو سعادة السيد غييرمو لاركوفوكس سيكون أول متحدث في جلستنا العامة القادمة يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ نيسان/ابريل . وكشأننا دائماً سيكون تعاونكم في تمكيننا من بدء هذا الاجتماع في الوقت المحدد له محل تقدير .

لقد أبلغت الأمانة بأن الخانات البريدية الخاصة بالوفود لدى المؤتمر والموجودة عادة في الدور الأول قد نقلت إلى الدور الثالث المقابل لاستراحة الوفود ، بسبب الترتيبات المتصلة بالمحادثات الوزارية بين إيران والعراق .

وقد طلب مني إعلان أن مجموعة الـ٢١ ستعقد اجتماعاً في غرفة المؤتمر هذه فور انتهاء الجلسة العامة .

الآن ترفع هذه الجلسة العامة ، وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ نيسان/ابريل في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠